الأمم المتحدة

A/C.3/57/SR.14

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
29 March 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد فينافيزر . . . . . (ليختنشتاين)

المحتويات

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين'' (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-62945 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/57/3 و A/57/38 (Part I) و A/57/125 و A/57/129-E/2002/77 و A/57/169 و A/57/170 و A/57/171 و A/57/330 و Add.1 و A/57/406 و A/57/432 و A/57/447)

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (تابع) (A/57/3 و A/57/286)

١ - **السيدة غارسيا** (الفلبين): أيدت ما جاء في البيان الذي أُدلي به نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إنه لا يزال يتعين التصدي لعدد من التحديات التي جرى تبينها في سنة ١٩٩٥ أثناء المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وفي سنة ٢٠٠٠ بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وأضافت قائلة إن القضاء على الفقر لا يزال هو العقبة الأساسية. وفي هذا الصدد، نوّهت بأن منهاج عمل بيجين أقرّ بالمساهمة التي يمكن أن تقدمها المرأة للقضاء على الفقر والحاجة إلى ضمان تمكين المرأة.

٢ - ومضت قائلة إن القضاء على الفقر لا يزال الشاغل الرئيسي الذي يشغل بال حكومتها، وإن خطتها الإطارية من أجل المرأة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ والتي تركّز على تحسين الحالة الاقتصادية للمرأة، إنما تتصل اتصالا وثيقا بسياستها الخاصة بتخفيف حدة الفقر.

٣ - وأوضحت أن جميع أشكال العنف ضد المرأة هي انتهاك لحقوقها وكرامتها. ويسر الفلبين أن ١٠٧ بلدان وقّعت على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وذكرت أن الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي للنساء والأطفال يعد مشكلة مستوطنة، ومما يبعث على السرور أنه بذلت جهود على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية لعلاج هذه المشكلة. ورغم أن التدابير التي اعتمدت على المستوى الوطني تعد موضع الترحيب، هناك حاجة عاجلة إلى تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي في التصدي لهذه المشكلة.

٤ - واستطردت قائلة إن الشراكات التي كوّنتها الحكومات مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني قد تبرهن على أنها مفيدة بشكل خاص في تحسين حالة المرأة في جميع أنحاء العالم. ويعزى نجاح المبادرة الإقليمية الآسيوية لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال، والتي ساعدت حكومتها على تنظيمها في سنة ٢٠٠٠، بدرجة كبيرة إلى تلك الشراكات وإلى التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وذكرت أن الفلبين يشارك أيضا في اجتماع آسيا - أوروبا الذي تضمنت خطة عمله لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، مسائل مثل الإصابة بفيروس القصور المناعي البشري/الإيدز والإنعاش والعودة للوطن وإعادة اندماج الضحايا.

٥ - وأوضحت أن وفدها يعتزم تقديم مشروع قرار بشأن الاتجار بالنساء والفتيات، وهو يأمل في اعتماده بتوافق الآراء.

٦ - وأخيرا، أعادت تأكيد الالتزام الصارم من حكومتها بتنفيذ قرارات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وعملية متابعته. وقالت إن حكومتها ملتزمة بمواصلة إدماج المرأة في عمليات صنع القرار وتعزيز إسهامها في التنمية الوطنية.

٧ - **السيدة إليوت** (غيانا): تكلمت بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية فأيدت البيان الذي أدلت به فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ونوّهت بأن

تقرير الأمين العام بشأن المتابعة والتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (A/57/286) يعرض لمحة هامة لمدى تغلغل المنظور الجنساني في أعمال المنظمة.

٨ - وأضافت قائلة إن اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والإصلاحات والإجراءات المتخذة بالنيابة عن المرأة قد ساعدت على إزالة الحواجز القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تحول دون الممارسة الكاملة للمساواة في الحقوق بالنسبة للرجال والنساء على السواء. ومن النجاحات الخاصة التي حققتها تلك العملية تحديد التراكيب الاجتماعية التي قد تعتبر طبيعية أو حتمية، بيد أنها ليست كذلك. وقد نصّت الاتفاقية على تنظيم إجراءات خاصة وعامة، وأظهرت أن التمييز يمكن أن يكون مقصودا وغير مقصود على حد سواء، ودعت الدول إلى تعديل أو إلغاء الممارسات والعادات التي تشكل تمييزا ضد المرأة.

٩ - ومضت قائلة إنه في أقل من ربع قرن، صار من المسلّم به عالميا أن تغييرات إيجابية في ظروف المرأة حسنت الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للجميع. وبغية تحقيق هدف المساواة بين الجنسين، يجب إعادة توزيع الموارد ويجب تغيير علاقات السلطة وتغيير هيكل العلاقات الاجتماعية تغييرا جذريا.

١٠ - وأوضحت أن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية لا تزال ملتزمة تماما بهدف المساواة بين الجنسين، وهي تدرك التغيرات الأساسية المطلوبة لتحقيق هذا الهدف. ويكفل تحقيق التزامات الإبلاغ بموجب الاتفاقية إجراء حوار مع لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ويتيح فرصة لاستعراض التدابير الوطنية لتحسين حالة المرأة إلى جانب مختلف العوامل المعقدة التي تمس حالة المرأة.

١١ - واستطردت قائلة إن دول الجماعة الكاريبية سعت منذ انعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة إلى معالجة المشاكل الدائمة والناشئة، التي تهدد المساواة والتنمية وسلام المرأة في المنطقة. وعملت هذه الدول على تعميم القضايا الجنسانية في برامجها وحددت خمس مجالات ذات أولوية: الصحة، التعليم، الفقر، العنف ضد المرأة والمشاركة السياسية.

١٢ - وفي ميدان الصحة، ذكرت أن الاهتمام انصب على الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي ينتشر بسرعة في منطقة البحر الكاريبي، وبخاصة فيما بين النساء.

١٣ - وبخصوص التعليم، قالت إنه رغم زيادة معدلات تسجيل الفتيات على البنين في المدارس، يجري إيلاء مزيد من الاهتمام إلى المساواة في التعليم، والانحياز إلى أحد الجنسين في المواد التعليمية وما إذا كان النظام التعليمي يقوم بإعداد الفتيات بشكل واف لسوق الوظائف.

١٤ - واستطردت قائلة إن العنف ضد المرأة، وخصوصا العنف المنزلي، لا يزال مصدر قلق كبير ويجري إيلاء الاهتمام ليس فقط إلى نتائج العنف بل أيضا التركيز على أسبابه.

١٥ - وقالت إن خطة العمل الإقليمية التي انتهجتها الجماعة الكاريبية في أعقاب مؤتمر بيجين وتقرير الاستعراض والتقييم على المستوى دون الإقليمي في منطقة البحر الكاريبي بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين قد أبرز الطابع الجدي والمتعدد الجوانب لمشكلة الفقر وآثارها على المرأة في المنطقة.

١٦ - واستجابة لذلك، نفّذت بلدان الجماعة الكاريبية برامج لتخفيف حدة الفقر تهدف إلى معاونة المرأة على تحقيق دورها في الأمومة وعلى اكتساب مهارات جديدة. وفي هذا الصدد، اضطلع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بمشروع

مبتكر في أربعة بلدان تابعة للجماعة الكاريبية لتوفير فرص التدريب للمرأة في المهن الفنية.

١٧ - وقالت إن بلدان الجماعة الكاريبية رحبت بإدراج منظور جنساني في المؤتمرات الدولية الهامة المعقودة في سنة ٢٠٠٢ والتي اعتُرف فيها بأن التنمية الاقتصادية لا تعزز تلقائيا النهوض بالمرأة، ولكن انتهاج سياسات مناسبة يمكن أن تساعد المرأة على تحقيق إمكانياتها كشريكات على قدم المساواة في التنمية.

١٨ - وانتقلت إلى حالة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، الموجود في الجمهورية الدومينيكية فقالت إن بلدان الجماعة الكاريبية التي أظهرت اهتماما ناشطا على مدى السنوات الثلاثة الماضية بالمعوّقات المالية الصعبة التي تواجه المعهد، شعرت بالسرور إزاء أعمال الفريق العامل بشأن تشغيل المعهد مستقبلا وقالت إنها تؤيد تأييدا كاملا توصيات الفريق.

١٩ - **السيدة بكالم** (الجزائر): قالت إنه من الأمور الأساسية صوغ سياسات واستراتيجيات للتنمية تُعطي المرأة الوسائل الكفيلة بتحسين حالتها بتلبية احتياجاتها الخاصة، وذلك لأن معظم الفقراء في العالم من النساء وهن ضحايا المعاملة التفضيلية وعدم المساواة ويضاعف من ذلك تدني مستواهن في التعليم، والسبل المحدودة للحصول على الخدمات الاجتماعية والموارد والمشاركة المحدودة جدا في عملية صنع القرار.

٢٠ - وأضافت قائلة إن المرأة الجزائرية شاركت دائما مشاركة كاملة في المجتمع وتشغل وظائف تتسم بالمسؤولية في القطاعين الخاص والعام. وذكرت أن هناك خمس نساء يشغلن مناصب وزراء.

٢١ - ومضت قائلة إن الجزائر كدولة موقّعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تعمل ليس فقط على تنفيذ أحكامها، بل أيضا على ضمان متابعتها.

٢٢ - وأوضحت أن حكومتها تقوم الآن بإعداد برنامج وطني واسع النطاق للتجديد الاقتصادي الذي يولي اهتماما خاصا للنساء الريفيات، وذلك بهدف ضمان التنمية المتناسقة للمجتمع الذي تعتبر فيه المرأة مشاركة ومستفيدة على السواء. وقد نفذت الحكومة تدابير في مجال التدريب وعززت إنشاء مؤسسات صغيرة من خلال تقديم قروض مصرفية أو إعانات وتحسين سبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، تعمل حكومتها أيضا على تنفيذ استراتيجية للمساواة بين الجنسين بهدف تعميم القضايا الجنسانية في السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية. وقد نظِّمت في هذا الإطار في الآونة الأخيرة حلقة دراسية وطنية التقت فيها جميع القطاعات وممثلي المجتمع المدني، وسوف تؤدي استنتاجاتها إلى إدماج المرأة بشكل أفضل في جميع المجالات.

٢٣ - وذكرت أن حكومتها تعتقد اعتقادا جازما بأن مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والحياة السياسية والاجتماعية ليست أساسية فحسب بالنسبة للمرأة لتحقيق إمكانياتها بل إنها أيضا في غاية الأهمية للبلدان النامية، التي ينبغي أن تستفيد من كل مورد ممكن.

٢٤ - **السيدة غونارزدوتير** (أيسلندا): قالت إن أيسلندا تولي اهتماما كبيرا إلى المساواة بين الجنسين على الصعيدين الوطني والدولي. وقد صدّقت أيسلندا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعلى بروتوكولها الاختياري، وهي تناشد جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تحذو حذوها. وقالت إنها تحث أيضا الدول الأطراف على سحب التحفظات التي تعتبر غير متوافقة مع هدف وقصد الاتفاقية في أقرب وقت مستطاع.

٢٥ - وفي حين أحرز الكثير من التقدم في تحسين حقوق المرأة، فإن الأهداف المتفق عليها لا تزال بعيدة المنال. وقالت إن المسائل التي تسبب القلق تشمل العنف المرتكب على نطاق واسع ضد المرأة (وما يرتبط به من الإفلات من العقاب)، والاتجار بالنساء (وهو شكل جديد من أشكال الرق)، والقيود الشديدة على حرية حركة المرأة في بعض البلدان، وتدني مشاركة المرأة في الحياة السياسية وحقيقة أن المرأة تتقاضى أجورا تقل عن الرجل في كل مكان في العالم. وتزداد الحالة سوءا بسبب خطر ردود الفعل العكسية، وخصوصا فيما يتعلق بالحقوق الإنجابية، رغم الالتزامات التي أعلنت في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بالاعتراف بأن حقوق المرأة والطفلة شيء غير قابل للتصرف، وهو عنصر أساسي لا يتجزأ من حقوق الإنسان العالمية.

٢٦ - وأضافت قائلة إن حكومتها، إلى جانب المنظمات غير الحكومية، قد اتخذت كثيرا من المبادرات لمكافحة العنف ضد المرأة بما في ذلك الاغتصاب. وقد تعززت قدرة الشرطة، ورعاية الضحايا المغتصبات، وحدث تحسن في فرص الضحايا في التماس سبل الانتصاف. وليس أقل من ذلك أهمية، أن مناقشة هذه المسائل أصبحت أكثر علنية وتركيزا.

٢٧ - ومضت قائلة إن أيسلندا تكافح الاتجار بالنساء من خلال شن حملة مشتركة مع بلدان شمال أوروبا ودول بحر البلطيق. وتهدف حملة أيسلندا إلى إعلام الجمهور وزيادة وعيه بالقضية، مع التركيز على الحد من الطلب على الخدمات الجنسية. وقد وقّعت أيسلندا على البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، وهو البروتوكول المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومن المتوقع أن تصدق عليه في سنة ٢٠٠٣. وسوف يعرض مشروع قانون على البرلمان أثناء انعقاد دورته الحالية.

٢٨ - واستطردت قائلة إن الثغرة في الأجور بالنسبة للنساء تعتبر واحدة من القضايا قيد النقاش في مجتمع أيسلندا نظرا لأن مبدأ الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي، المعترف به في أيسلندا طوال ٤٠ سنة، لم يتبلور تماما، رغم جهود الحكومة والنقابات العمالية. ومن المأمول فيه أن تتيح التشريعات الجديدة التي صدرت في سنة ٢٠٠٠ لمنح النساء والرجال حقوقا على قدم المساواة في الإجازة الخاصة بالوالدين سوف تعاون على حل هذه المسألة.

٢٩ - وفي الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، رحبت أيسلندا بقرار مجلس الأمن أن يناقش مسألة المرأة والسلام والأمن. ويأمل وفدها في أن تساعد التقارير بشأن هذه المسألة والتي ستقدم إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ على الإسراع بتحقيق الأهداف المبينة في نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المكرسة لقضايا المرأة، والتي تعهد فيها المجتمع الدولي أن يكفل ويدعم المشاركة الكاملة للمرأة على جميع مستويات صنع القرار والتنفيذ في عمليات السلام، بما في ذلك الإعمار فيما بعد انتهاء الصراع.

٣٠ - **السيدة دلاميني** (سوازيلند): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلت به ملاوي بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والبيان الذي أدلت به فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضافت أن سوازيلند ما زالت ملتزمة بتنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، والتي أعقبها المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والجمعية العالمية الثانية للشيخوخة ودورة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بالطفل. وذكرت أن صياغة الدستور الوطني لسوازيلند التي كانت في مراحلها النهائية عقب مشاورات واسعة النطاق، قد أولت المراعاة الواجبة لتلك الاجتماعات. وقالت إن برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي مول نفقات الخدمات الخاصة بعقد مشاورة دولية لضمان أن يتضمن مشروع الدستور منظورا جنسانيا.

٣١ - ومضت قائلة إن حكومتها وضعت مؤخرا سياسة وطنية بشأن المنظور الجنساني بالتعاون مع أصحاب الشأن الرئيسيين. وتضمنت المسائل التي طرقتها الحكومة المشاركة على قدم المساواة من جانب المرأة في مناصب صنع القرار والهياكل السياسية والحقوق المدنية الخاصة بالمرأة، ومن بينها ملكية الأراضي وغيرها من صنوف الملكية. كما شرعت حكومتها في عملية إصلاح القوانين بشأن الزواج التي تعامل المرأة كقاصر على الدوام، وتسجيل الملكية والإرث.

٣٢ - وأوضحت أن سوازيلند، بوصفها عضوا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وقّعت على الإعلان الخاص بالجنسين والتنمية والذي أصدرته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي سنة ١٩٩٧، والذي تضمن برنامج عمل للنهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وكان أحد أهداف الإعلان الحصول على نسبة ٣٠ في المائة على الأقل من مناصب صنع القرار لكي تشغلها النساء في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بحلول سنة ٢٠٠٥. ولبلوغ هذه الغاية، أطلقت سوازيلند في آب/أغسطس ٢٠٠٢ برنامجا وطنيا لتشجيع الجمهور على التصويت للمرشحات في الانتخابات، بهدف تصحيح الاختلال الراهن.

٣٣ - وأضافت قائلة إن سوازيلند تدين بقوة جميع أشكال العنف ضد المرأة. وفي هذا السياق، فإنها وضعت خطة عمل يجري تنفيذها حاليا.

٣٤ - **السيد كنياجنسكي** (الاتحاد الروسي): لفت الانتباه إلى سببين يدعوان إلى الانشغال. ويدور السبب الأول حول تسييس المناقشات حول حقوق المرأة التي غالبا ما تستخدم لتصفية حسابات أو لأغراض سياسية. وأعرب عن أسفه لعدم إحراز تقدم في هذا المجال ولأن لجنة وضع المرأة لم تتمكن للسنة الثانية على التوالي من استكمال أعمالها في الإطار الزمني المطلوب. وقال إن وفده يود أن يرى تخصيص وقت إضافي لاجتماعات اللجنة. أما السبب الآخر الذي يدعو إلى الانشغال فيتصل بتداخل أعمال لجنة حقوق الإنسان ولجنة وضع المرأة فيما يتعلق بالنظر في الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان. وقال إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم يتمكن من حسم هذه المشكلة. زيادة على ذلك، فإن اللجوء إلى الإجراء ١٥٠٣ لإحالة بعض المعلومات بطريقة سرية أمر غير مرغوب فيه ويمكن أن يؤدي إلى اختلافات في الرأي.

٣٥ - واستطرد قائلا إن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة نظرت أثناء انعقاد دورتها السادسة والعشرين المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، في التقرير الدوري الخامس للاتحاد الروسي، الذي بدأ ينفذ توصيات اللجنة. وقد أنشأ أيضا فريقا مسؤولا عن إعادة النظر في توصيات الخبراء وأنشأ مركز معلومات في موسكو. إضافة إلى ذلك، جرى تعيين نساء في مناصب رفيعة المستوى، مثل رئيسة لجنة حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، ونائبة وزير المالية المسؤول عن مسائل الميزانية.

٣٦ - **السيدة تشو جين - وو** (جمهورية كوريا): أكدت أن الجهود المبذولة للنهوض بالمرأة تعرقلها المشاكل التي لم تجد حلا مثل الصراعات المستديمة، وتقلبات الاقتصاد العالمي وشيخوخة السكان والفقر والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. بيد أن وفدها مقتنع بأن منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة ستظل يهتدى بها في البرنامج، الهادفة إلى تحسين وضع المرأة وبناء عالم أكثر سلما وعدلا وإنسانية. وإذا أشارت إلى أهمية التعاون فيما بين جميع العناصر الفاعلة ذات الصلة، على الصعيدين الحكومي وغير الحكومي، قالت إن هذا التعاون

يمكن أن يصبح أكثر فعالية من خلال إنشاء آلية مؤسسية. وفي جمهورية كوريا تقوم وزارة المساواة بين الجنسين بتحقيق هذا الدور.

٣٧ - وذكرت أن جمهورية كوريا ترحب بالتقارير المقدمة إلى اللجنة وتساند بقوة الجهود الجارية لتحسين التوازن بين الجنسين بين موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجالات العمل الهامة مثل بعثات حفظ السلام. وقالت إن التدابير التي تتخذها جمهورية كوريا على المستوى الوطني تستهدف مجالين تكميليين وهما: إدراج منظور جنساني في تقرير السياسات العامة وفي تنفيذها وزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة.

٣٨ - وفي أعقاب استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة المعتمدة سنة ١٩٨٥، جربت الحكومة مختلف أنواع الأجهزة الوطنية الهادفة إلى تحقيق النهوض بالمرأة في المجتمع. وفي سنة ١٩٨٨ أنشئت وزارة بدون حقيبة لتنسيق السياسات التي تمس شؤون المرأة: ثم حلت محلها لجنة رئاسية معنية بشؤون المرأة في سنة ١٩٩٨. وفي سنة ٢٠٠١، أنشئت وزارة معنية بالمساواة بين الجنسين. وما زالت هذه الوزارة تتطور.

٣٩ - **السيد يعقوب** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن وفده يود أن يضم صوته مؤيدا البيان الذي أدلت به فترويلا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وأشار إلى أن المرأة هي الأكثر تضررا من الفقر والأمية ومشكلة اللاجئين والعنف والصراع المسلح.

٤٠ - وبالإشارة إلى تقرير الأمين العام عن الاتجار بالنساء والفتيات (A/57/170)، قائلا إن الجماهيرية العربية الليبية تشعر ببالغ القلق إزاء تفاقم المشكلة وتأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي، بالتعاون مع الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة من الإسراع في تنفيذ الاتفاقات الدولية والثنائية ذات الصلة. علاوة على ذلك، قال إنه يرحب بالتوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل بشأن العمليات المقبلة للجهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (A/57/330)، وأعرب عن أمله في أن يتمكن المعهد من أداء دوره وأن يتلقى الأموال الضرورية لمواصلة أداء أعماله.

٤١ - ومضى قائلا إنه من المتعذر اجتناب أن كثيرا من البلدان، وخصوصا البلدان النامية وأقل البلدان نموا التي غالبا ما تكون بلدانا أفريقية، تكون غير قادرة على تنفيذ منهاج عمل بيجين دون عون من المجتمع الدولي. وتشمل العقبات التي تحول دون قيامها بذلك آثار العولمة وعدم وجود الموارد المالية وعبء الديون. وفيما يتعلق بالصحة، لاحظ أن النساء هن الأشد تضررا من الملاريا والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ومما يؤسف له أن الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي لم تحترم بعد.

٤٢ - ومن الأهمية بمكان عند النظر في حالة المرأة، مراعاة عمليات اغتيال النساء والفتيات الفلسطينيات وأنواع الحرمان التي يعانين منها، وتعتبر إسرائيل مسؤولة في هذا الخصوص أمام المجتمع الدولي.

٤٣ - وعلى المستوى الوطني، فإن الجماهيرية العربية الليبية قد اتخذت عددا من التدابير التي يقصد بها تمكين المرأة من أن تمارس حقوقها بشكل كامل وأن تضمن المساواة بين الجنسين. وقال إن المرأة تشارك في حياة المجتمع حتى على أعلى مستوى.

٤٤ - واختتم قائلا إن أفضل طريقة لوضع نهاية لانتهاكات الحقوق الأساسية للمرأة هو احترام الفروق الثقافية والامتناع عن فرض قيم بعض البلدان على بقية العالم.

٤٥ - **السيدة ماو** (ميانمار): بعد أن ذكرت أن وفدها يضم صوته مؤيدا البيان الذي أدلى به ممثل فترويلا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أعربت عن الأسف إزاء تعاظم

الاتجار بالأشخاص في كثير من البلدان. وقالت إن الطابع المتعدد الأبعاد للمشكلة يتطلب جهدا تعاونيا من جانب المجتمع الدولي؛ وتشارك حكومتها بشكل ناشط في هذا الجهد.

٤٦ - وعلى المستوى الدولي، فإن ميانمار من الدول الموقعة على اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير وهي طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي اتفاقية حقوق الطفل. وعلى المستوى الإقليمي، شاركت ميانمار في المشروع المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار في النساء والفتيات في المنطقة الفرعية بنهر ميكونغ. كما شاركت في اجتماعات إقليمية وثنائية هامة بشأن الاتجار بالأشخاص. وعلى الصعيد الوطني، سنّت ميانمار في سنة ١٩٩٣ قانونا بشأن الأطفال وحمايتهم من الاستغلال والإيذاء وحظر بيع الأطفال. إضافة إلى ذلك، فإن بنودا كثيرة في مدونة العقوبات تعالج مسألة الاتجار بالأشخاص، وقد أصدرت المحكمة العليا في سنة ٢٠٠١ توجيها أمرت فيه المحاكم بأن تصدر عقوبات رادعة ترقى إلى مستوى خطورة الجرائم المرتكبة. كما نفّذت حكومتها مختلف الأنشطة لجعل الرأي العام أكثر وعيا بهذه المسائل.

٤٧ - وثمة مجال آخر من مجالات الاهتمام لدى وفدها وهي مسألة العنف ضد المرأة. واستنادا إلى منهاج عمل بيجين، الذي حدد ١٢ مجالا يتعين معالجتها، حددت اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة في ميانمار ثمانية مجالات تنطبق بشكل مباشر على حالة المرأة في ميانمار، وهي: التعليم، الصحة، الاقتصاد، العنف ضد المرأة، حالة الطفلة، الثقافة، البيئة، ووسائط الإعلام. وأقدمت منظمتان مناهضتان للحكومة تقعان في بلد مجاور على نشر تقرير بعنوان ''رخصة للاغتصاب''؛ وتضمن التقرير اتهامات خطيرة ضد ميانمار، ولهذا طلبت حكومتها إلى ثلاث منظمات وطنية مستقلة تقصي هذه المسألة. وأثبت التحقيق أن الوحدات العسكرية والأفراد المتورطين في التقرير لم يتواجدوا في المنطقة حيث حدثت عمليات الاغتصاب التي اتُهموا بارتكابها. وتعتبر الادعاءات زائفة بشكل واضح وقد تم تعميمها بسوء نية.

٤٨ - وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، مما يؤسف له أن تقرير الأمين العام لم يعكس الحالة الحقيقية. فقد اعتمدت ميانمار ونفذت مختلف التدابير الإدارية والتشريعية والتنفيذية لضمان القضاء على الأعمال القسرية في البلد. ووقّعت ميانمار ومنظمة العمل الدولية اتفاقا جرى بمقتضاه تعيين موظف اتصال في يانغون في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٤٩ - وأخيرا قالت إن حكومتها اتخذت خطوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة عقب نظرها في التقرير الأولي لميانمار.

٥٠ - **السيدة دافتيان** (أرمينيا): قالت إن تعزيز وحماية حقوق المرأة كانت منذ فترة طويلة من أولويات الأمم المتحدة. وقد جدّد مؤتمر قمة الألفية الاهتمام بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهما من المتطلبات الأساسية من أجل السلام والرخاء في جميع أنحاء العالم. ففي عالم يتجه إلى العولمة، تعتبر الصلة بين النهوض بالمرأة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي أمرا لا يمكن إنكاره.

٥١ - ورغم إحراز بعض التقدم، فإن حقوق المرأة ما زالت للأسف غير مكفولة بشكل شامل ولا تزال المرأة تعاني من التمييز. ولا يمكن سد الثغرة بين الإعلان والتنفيذ إلا من خلال تضافر الجهود من جانب الحكومة والمجتمع المدني.

٥٢ - وأضافت قائلة إن المساواة في الحقوق فيما يتعلق بالرجال والنساء في أرمينيا شيء أرساه القانون ويزداد رسوخا بفضل التصديق على الاتفاقات الدولية. وبعد أن

نظرت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في التقرير الدوري الثاني لأرمينيا، أشادت بإنشاء جهاز وطني من أجل النهوض بالمرأة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، أنشأ مرسوم أصدره رئيس الوزراء منصب نائب وزير معني بمسائل المرأة داخل وزارة الضمان الاجتماعي، وهو يخوّل شاغر المنصب بأن يقوم بتنسيق جميع الأنشطة المتصلة بقضايا المرأة في مختلف الوزارات وأن يتعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، جرى إنشاء لجنة رفيعة المستوى لوضع برنامج وطني وخطة عمل لتحسين وضع المرأة وتعزيز دورها في المجتمع ولتيسير تنفيذ هذا البرنامج.

٥٣ - واستطردت قائلة إن مشاكل الجنسين في أرمينيا لا تعتبر قانونية قدر اعتبارها مشاكل اجتماعية. فالقوالب النمطية مترسخة الجذور وأنشطة المنظمات غير الحكومية في إذكاء الوعي العام تعتبر من الأمور الحاسمة ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في الهياكل الأساسية ومناصب صنع القرار، وغالبية المتعطلين من النساء، فهناك معدل متزايد لتأنيث الفقر والاتجار بالنساء أصبح أحد الشواغل الكبرى.

٥٤ - وبغية تخفيف حدة الفقر، مع إيلاء الاعتبار الواجب إلى منظور الجنسين، قالت إن حكومتها تعمل على تحسين أسلوب الحكم، وإنشاء فرص للوظائف، وإصلاح الخدمات الاجتماعية، وتعزيز روح المبادرة الخاصة بالأعمال الحرة بين النساء وإنشاء برامج للائتمان الصغير.

٥٥ - ولمكافحة الاتجار بالنساء الذي يحدث تحت غطاء هجرة العمال، قالت إن حكومتها أنشأت فريقا عاملا مشتركا بين الوزارات لصياغة الإصلاحات التشريعية الضرورية ولوضع مشاريع محددة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، أنشأت أيضا دائرة معنية بالمهاجرين قامت بإمدادهم بالمعلومات بشأن فرص الوظائف والتشريعات في البلدان الأجنبية.

٥٦ - واختتمت قائلة إن موارد البلد غير كافية ولهذا فإن كلا من المساعدات التقنية والمالية من المجتمع الدولي تعتبر شيئا أساسيا. وتقدر حكومتها حق التقدير الدعم المقدم من المنظمات الدولية، وخصوصا منظومة الأمم المتحدة، ومن البلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية.

٥٧ - **السيد فرانسيس** (جامايكا): بعد أن أيد البيانين اللذين أدلت بهما فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وغيانا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، قال إنه رغم إحراز تقدم على الصعيدين الوطني والدولي منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، لا تزال هناك تفاوتات عديدة بين الرجال والنساء في مجالات الصحة والتعليم والاتصالات والوظائف وحقوق الإنسان. وفي ضوء المساهمة الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها النساء، ينبغي أن تعتمد في أقرب وقت مستطاع سياسات يمكن أن تعالج هذه المساوئ الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تواجه المرأة. فالسلام والتنمية المستدامة سوف يتعرضان للخطر إذا لم يتم تمكين المرأة للمشاركة بشكل نشط في الاقتصاد العالمي وإذا لم تتح سبل الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أو الموارد الاقتصادية. ولهذا ينبغي للدول الأعضاء إيلاء أولوية إلى الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمسائل مثل تأنيث الفقر، وآثار العولمة التي تعتبر مختلفة بالنسبة للرجال والنساء، وتحرير التبادل التجاري والدين الخارجي، ووباء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والإطار السياسي والقانوني القائم.

٥٨ - ومضى قائلا إن حكومته قامت بإصلاحات قانونية بغية ضمان المعاملة المتساوية للرجال والنساء وخصوصا أنها عدّلت قانون العنف المنزلي وقانون الملكية للأسرة. كما انهمكت بشكل ناشط في تحسين الحالة الاقتصادية للمرأة اعتماد استراتيجيات للقضاء على الفقر وتعزيز قدرات

المجتمع المحلي والتعبئة وإنشاء برامج للائتمان الصغير وتحسين الأحوال بالنسبة للعاملات في الأسر المعيشية.

٥٩ - ومضى قائلا إن جامايكا إذ تدرك الدور الأساسي الذي يؤديه المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وإذ تشعر بالقلق إزاء الحالة المالية الحرجة للمعهد، فإنها ترحب بتوصيات الفريق العامل بشأن تشغيل المعهد مستقبلا وتطالب باتخاذ تدابير ملموسة لإعادة تنشيطه. وترحب جامايكا أيضا بالجهود التي تبذلها شعبة النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة وغيره من وكالات الأمم المتحدة لضمان أن يظل تعميم المنظور الجنسي واحدا من الأولويات.

٦٠ - **السيد دينسيليك - ليتينغا** (هولندا): أشارت إلى البند ١٠٢ من جدول الأعمال وقالت إنه مما يؤسف له أن المنظورات التي تؤخذ في الاعتبار في تحليل حالة المرأة هي فحسب الحالة الاقتصادية والرعاية الاجتماعية والحقوق الأساسية للمرأة، حيث أن هذا يعتبر نهجا تقييديا. وطالبت المجتمع الدولي باعتماد إطار جديد للتفكير قائم على التنوع.

٦١ - ومضت قائلة إنه لا ينبغي بعد الآن اعتبار المرأة فحسب كمستفيدات من مشاريع التنمية، بل يجب اعتبارها كشريكات على قدم المساواة؛ وينبغي أن يعترف المجتمع بما يتمتعن به من صفات خاصة. وبغية القيام بذلك، ينبغي اعتبار التنوع ليس كمشكلة بل اعتباره كفرصة.

٦٢- وبعد أن أشارت إلى الإجراءات التي اتخذت في بلدها دعما للتنوع، اقتبست مثالا من ماما كاش (Mama Cash)، وهي منظمة تمويل هولندية مستقلة للجماعات النسائية التي تساهم في تحسين وضع المرأة على نطاق العالم؛ ومن أهدافها الرئيسية تيسير سبل حصول القائمات بالأعمال الحرة على المعونة المالية. وأشارت أيضا إلى نظام المنح الذي تقدمه حكومتها إلى المنظمات النسائية التي تضم السود أو المهاجرين أو اللاجئين.

٦٣ - وعلى المستوى الدولي، فإن مشاركة جماعات رئيسية، مثل النساء والشباب والشعوب الأصلية، في أعمال الأمم المتحدة هي علامة طيبة وبرهان على الاعتراف بأهمية التنوع. وتشكل جميع الجماعات الأساسية هذه جزءا لا يتجزأ من المجتمع وهي في حد ذاتها يجب أن تكون قادرة على أن تحقق ذاتها في السياسات العامة.

٦٤ - **السيد سماره** (الأردن): بعد أن أكدت تأييد الأردن لما ورد في بيان المندوب الدائم لفنزويلا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، قالت إن حكومتها التي تدين بشكل ثابت جميع التمييز ضد المرأة، أنشأت برنامج عمل وطني يهدف إلى جعل تكافؤ الفرص حقيقة واقعة وأن النساء شريكات على قدم المساواة مع الرجل في عملية التنمية. وتعتبر المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون مقدسة في الدستور الأردني. وفي حين يؤسف لوجود بعض الممارسات استنادا إلى مبدأ دونية جنس عن الآخر في بعض المجتمعات، فالأرجح هو أنه يمكن عزوها إلى ثغرات قانونية في دساتير البلدان المعنية.

٦٥ - وقد اتخذت تدابير على المستوى الوطني بهدف تعزيز وتدعيم دور المرأة كما اعتمد برنامج مؤسسي وطني للائتمان الصغير يستهدف المرأة التي تعيش في المناطق الريفية. وقد أنشأت حكومتها أيضا مراكز متخصصة وأطلقت مشاريع بهدف بناء قدرات ومهارات النساء في جميع المجالات وتشجيع مشاركتهن بدرجة أكبر في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبوجه عام، تشجع الأردن المرأة على أداء دور كامل في المجتمع وتولي مناصب المسؤولية، في المجالس الريفية والحضرية، إلى جانب مناصب في الوزارات، وترشيح أنفسهن للانتخابات البرلمانية، والانتخابات الوطنية والمحلية. وتجري الاستعدادات الآن في الأردن لاستضافة مؤتمر

القمة الثاني للسيدات العربيات الأوليات (عقائل رؤساء الدول العربية) في عمان في بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

٦٦ - واختتمت قائلة إن وفدها يعرب عن بالغ القلق إزاء حالة النساء الفلسطينيات، ويناشد المجتمع الدولي معاونة الطرفين المعنيين على الرجوع إلى طاولة التفاوض ليتسنى إحلال السلام والأمن لما فيه فائدة جميع شعوب المنطقة.

٦٧ - **السيدة ماغوير** (الكرسي الرسولي): أشارت إلى جميع المقررات المعتمدة في مختلف اجتماعات ومؤتمرات القمة المعقودة منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في سنة ١٩٩٥، وقالت إنه حان الوقت إلى تحويل الكلمات إلى أفعال. وأعادت تأكيد أن العناصر الرئيسية في منهاج عمل بيجين شكلت دائما جزءا من التعاليم الاجتماعية للكرسي الرسولي، والتي تناهت إلى جميع النساء، وخصوصا أشد النساء تأثرا وعوزا، واتخذ الكرسي الرسولي إجراءات ملموسة على الأرض من خلال المؤسسات الكاثوليكية. ومع ذلك فقد تطور العالم منذ انعقاد مؤتمر بيجين. فالمؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا عاونت ليس فحسب على تحديد الأهداف، بل إنها أيضا ركزت اهتمام المجتمع الدولي على تلك الجوانب في حماية حقوق الإنسان والنهوض بالتنمية التي لا تزال في حاجة إلى التحقيق.

٦٨ - وأضافت قائلة إن النهوض بالمرأة يتحقق قبل كل شيء بالاعتراف بكرامة الإنسان وخصوصا النساء والفتيات. ولا يمكن تصور تنمية مستدامة بدون الاعتراف بالكرامة الثابتة للنساء وخصوصا مساهمتهن في الأسرة والمجتمع. فإذا ما اعترف بهذا المبدأ، يجب تعزيز حقوق الإنسان والحقوق الأساسية للنساء والفتيات وحماية هذه الحقوق وتوفير سبل حصولهن على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه النظيفة والمرافق الصحية الآمنة، التي تعتبر هي أحجار الزاوية في التنمية الشاملة.

٦٩ - **السيد بايفا** (المنظمة الدولية للهجرة): أشار إلى البند ١٠٢ من جدول الأعمال وقال إن واحدا من اتجاهات النمو المقلقة خلال العقد الماضي في الهجرة الدولية كانت الاتجار بالأشخاص، وخصوصا الاتجار بالنساء. وقد جعلت المنظمة الدولية للهجرة مكافحة الاتجار واحدا من الأعمدة في ممارسة أعمالها، وهي تتعاون مع مختلف هيئات الأمم المتحدة في هذا المضمار.

٧٠ - وأوضح أن النهج الذي تتخذه المنظمة الدولية للهجرة هو نهج مزدوج. ففيما يتعلق بالوقاية، تضطلع المنظمة الدولية للهجرة ببحوث بشأن أسباب ومظاهر الاتجار، إلى جانب الوسائل والطرق المختلفة التي يستخدمها المتاجرون. ولفت الانتباه إلى منشورات المنظمة الدولية للهجرة بشأن الاتجار، وخصوصا فيما يتعلق بالمؤتمر الأوروبي لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، إلى جانب الموقع الشبكي الخاص للمنظمة الدولية للهجرة. وعلاوة على ذلك تضطلع هذه المنظمة بحملات توعية عامة بهدف تحذير النساء في البلدان الأصلية وخاصة في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية إلى الأخطار التي تواجهها النساء. كما تضطلع المنظمة أيضا بحملات في بلدان المقصد، على سبيل المثال في منطقة البلقان، والتي تهدف إلى زيادة الوعي بين الأشخاص المحتمل أن يكونوا على اتصال بالنساء ضحايا الاتجار. بيد أنه من الأهمية البالغة بشكل واضح بالنسبة للدول أن تنسق جهودها لتعزيز التدابير لمكافحة المتاجرين.

٧١ - ومضى قائلا إن العنصر الثاني في استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة يركز على تقديم المساعدة إلى الضحايا. وهذا يتخذ شكل حماية الضحايا من خلال توفير المسكن والرعاية

الطبية والمعاونة في الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج في المجتمع. وهذا العمل يُضطلع به بمساعدة كثير من الناس على جميع المستويات. وحيث أنه يتعلق بحماية الحقوق الأساسية والأشخاص المتضررين، بطريقة أو بأخرى، في كل بلد تقريبا في العالم، لا يمكن إيجاد حل للاتجار بالنساء إلا من خلال إجراء حوار وتعاون على المستوى الدولي. وفي هذا الخصوص، يسر المنظمة الدولية للهجرة أن كثيرا من الحكومات قد وقعت على البروتوكول الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتتطلع المنظمة إلى دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت.

٧٢ - **السيدة لويز** (منظمة العمل الدولية): قالت إن منظمة العمل الدولية تسعى إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في أماكن العمل، بيد أنها تدرك جيدا أن النساء يعانين من ممارسات تمييزية طوال حياتهن: فنسبة ٦٠ في المائة من الأطفال الذين لم يحضروا التعليم المدرسي وكثيرا من الأطفال العمال البالغ عددهم ٢٥٠ مليون ما بين سن ٥ و ١٤ هم من الفتيات؛ و ٧٠ مليون من الشباب يبحثون عن عمل، بيد أن الشابات اللاتي تتوفر لديهن مهارات أقل، تقل احتمالات التعاقد معهن بالنسبة للشبان. ويتعين على الشابات أن يجمعن بين الحياة الوظيفية والزواج والأسرة وتقل فرص ترقيتهن وتدفع لهن أجور أقل مما يدفع للرجال، ونظرا لأن النساء مسؤولات عن توفير الرعاية فالاحتمالات أقل في أن يتمتعن بحماية اجتماعية وافية عند بلوغهن سن الشيخوخة.

٧٣ - وبغية تعزيز نمو فرص التوظيف والمساهمة في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، أطلقت منظمة العمل الدولية برنامجا دوليا لمساعدة البلدان في إعداد خطط عمل وطنية من أجل توظيف النساء داخل نطاق استراتيجياتها لتخفيف حدة الفقر. وتشجع المنظمة هذه البلدان على التصديق على الاتفاقية رقم ١٠٠ بشأن المساواة في الأجور والاتفاقية رقم ١١١ بشأن التمييز وتنفيذهما، وتشجع البلدان على صوغ سياسات من أجل إنشاء فرص العمل للنساء في المؤسسات والجمعيات التعاونية الصغيرة والمتناهية الصغر.

٧٤ - ورغم أن توفير الفرص الاقتصادية للنساء يعتبر إحدى الطرق لتخفيف حدة تأنيث الفقر، فإن العولمة والمرونة المتزايدة في أسواق العمل وعدم استقرار الوظائف تشكل تحديات جديدة. والأمثلة على ذلك هي التعاقد من الباطن والعمل في القطاع غير الرسمي.

٧٥ - ومضت قائلة إن منظمة العمل الدولية ملتزمة بمبادرة الأمم المتحدة بشأن تعليم الفتيات، التي اقترحها الأمين العام، والتي تساعد الحكومات على تحسين الحصول على المساواة في التعليم بالنسبة للفتيات والنساء باعتبارها أولوية عاجلة. وقالت إن التعليم يعتبر أداة رئيسية للقضاء على عمالة الأطفال والاتجار بالنساء والفتيات؛ وتضطلع منظمة العمل الدولية بعدد من البرامج الرامية إلى معالجة هذه المشاكل الخطيرة.

٧٦ - واستطردت قائلة إن منظمة العمل الدولية تواصل أيضا تعزيز المساواة بين الجنسين داخل النقابات التجارية، وقد شاركت في العملية التمهيدية للقمة العالمية بشأن مجتمع المعلومات، لضمان أن تتخذ النساء مكانهن في هذا المجتمع. وقد أنتجت منظمة العمل الدولية أيضا أدوات للحكومات ولأرباب العمل وللعمال لتمكين النساء من أداء دورهن وقت الأزمة وفي الحل بعد انتهاء الصراع.

٧٧ - وأضافت أن منظمة العمل الدولية تبذل قصارى جهدها لضمان تعميم المنظور الجنساني في برمجتها. وأظهرت عملية المراجعة التي جرت في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٢ أن النتائج المحرزة حتى الآن تعتبر مرضية، ورغم أن التقرير النهائي المنشور في أيار/مايو

٢٠٠٢ يذكر أن معظم المنشورات الرئيسية والوثائق الأساسية تغفل أهمية نوعي الجنس.

٧٨ - واختتمت قائلة إن سبل الحصول على الوظائف الإنتاجية والتي يختارها الإنسان بحرية تعتبر حقا إنسانيا أساسيا وشرطا أساسيا من أجل القضاء على الفقر. ويعرض منهاج عمل بيجين إطارا لترجمة هذه الحقوق إلى أفعال، وتود منظمة العمل الدولية أن تواصل المساعدة في تنفيذه.

٧٩ - **السيد غوسبودينوف** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن المسألة الجنسانية، بالنسبة لمنظمة تضم ٩٧ مليون عضو ومتطوع ونحو ٣٠٠ ٠٠٠ موظف تعتبر مسألة دائمة محل اهتمام على الصعيدين الداخلي والخارجي. وأضاف أن الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تكفل أن يستفيد من برامجها الرجال والنساء على السواء، وفقا لاحتياجاتهم المحددة. وقال إن الاتحاد يعد أدوات وآليات ليتسنى تعميم المنظور الجنساني في برامجه وأنشطته. وقد أعد على سبيل المثال قرصا حاسوبيا مدمجا بذي ذاكرة للقراءة فقط بشأن التدريب على المسائل الجنسانية، والتي تستكمل القرص المدمج بشأن المسألة الجنسانية والاستجابة الإنسانية. ويحاول الاتحاد أن يطوع هذه الأدوات إلى واقع المناطق المتباينة. وقد أعد دليلا محددا للتدريب من أجل أمريكا الجنوبية.

٨٠ - وينبغي النظر إلى حالة المرأة داخل الاتحاد والقضية الأوسع نطاقا الخاصة بالجنسين من خلال منظور أوسع نطاقا يتسم بالتنوع. وفي هذا الخصوص، اضطلع الاتحاد بعملية رئيسية في إعادة التوجيه المؤسسي. وستكون أعمال الاتحاد ذات اهتمام خاص للحكومات وللمنظمات الدولية الأخرى.

٨١ - واختتم قائلا إن النهوض بالمرأة وتنفيذ المقررات التي يتخذها المجتمع الدولي يعتبران مترابطين فيما يتعلق بكرامة الإنسان. وتعبر خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أثناء دورته السابعة والعشرين عن هذا الهدف من حيث تعزيز المبادرات التي تراعي التنوع الثقافي والديني وغير ذلك من تنوع في المجتمعات المحلية وتسعى إلى حماية الحياة والصحة وتكفل الاحترام لكل إنسان. وقال إن المؤتمرات الإقليمية المعتزم عقدها في سنة ٢٠٠٣ سوف تتناول هذه المسائل الهامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.